

أثر تجارة السلع الأساسية في التضخم ومعدلات التبادل الدولية في العراق للمدة (2004-2022)

الباحثة: وفاء سعيد حسن الديوان أ.م. د شعبان صدام منشد الأمانة
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة / قسم الاقتصاد

Email: wafaaldewaan@gmail.com

ORCID : <https://orcid.org/my-orcid?orcid=0000-0003-4982-9293>

Email: shaban.manshed@uobasrah.edu.iq

المستخلص :

يسعى البحث إلى تتبع مسار حركة تجارة السلع الأساسية في العراق للمدة (2004 - 2022) التي تأثرت كثيرًا بالتحويلات في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال دراسة هيكل الصادرات والاستيرادات وتأثير ذلك في المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في التضخم ومعدلات التبادل الدولية.

وبشكل عام، يجب إدارة تجارة السلع الأساسية بشكل فعال وتنفيذ سياسات اقتصادية ملائمة للحفاظ على استقرار الاقتصاد العراقي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز الإنتاج المحلي للسلع الأساسية وتنويع قاعدة الصادرات للتقليل من الاعتماد على الاستيرادات وتحسين ميزان التجارة الخارجية، وكما ينبغي أيضًا تنفيذ سياسات لمكافحة التضخم وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين.

وقد استخدمت الباحثة للوصول إلى الهدف المنهج الاستقرائي وأسلوب الوصف والتحليل للبيانات المتعلقة بالبحث، وقد توصل البحث إلى وجود آثار اقتصادية لحركة تجارة السلع الأساسية تمثلت في التأثير في التغيرات في أسعار تلك السلع لذلك تبين أن وضع العراق في مجال التبادل الدولي إيجابيًا بفضل إمكانياته التصديرية لأحدث السلع المهمة عالميًا

الكلمات المفتاحية: أثر تجارة السلع الأساسية ، التضخم ، الميزان التجاري ، معدلات التبادل الدولية، النظام المنسق.

**The impact of commodity trade in inflation
and international exchange rates in Iraq for the period
(2022 – 2004)**

Researcher Wafaa Saeed Hassan Al-Diwan
Assistant Professor Dr. Shaaban Saddam

**University of Basrah / College of Administration and
Economic Department of Economics**

Abstract:

The study seeks to trace the path of the commodity trade movement in Iraq for the period (2004-2022), which was greatly affected by the transformations in the global economy, by studying the structure of exports and imports and the impact of this on the economic variables represented by inflation and international exchange rates. In general, commodity trade must be managed effectively and appropriate economic policies implemented to maintain the stability of the Iraqi economy. This can be achieved by enhancing local production of basic goods and diversifying the export base to reduce dependence on imports and improve the balance of foreign trade. Policies to combat inflation and improve citizens' purchasing power should also be implemented.

To reach the goal, the researcher used the inductive approach, the descriptive method, and the analysis of the data related to the research. The study concluded that there are economic effects on the movement of trade in basic commodities, represented by the impact on changes in the prices of those commodities. Therefore, it became clear that Iraq's position in the field of international exchange is positive thanks to its export potential for the latest commodities. The mission is global.

Keywords: impact of commodity trade, inflation, trade balance, international exchange rates , System Harmonized

المقدمة:

يحظى موضوع التجارة الخارجية باهتمام كبير في الدراسات الاقتصادية، جراء الدور المهم الذي يؤديه القطاع الخارجي في ربط الاقتصادات المختلفة بالاقتصاد العالمي، وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى حسب درجة ارتباط كل دولة بالعالم الخارجي، وتحتل تجارة السلع الأساسية مكانة مهمة في حركة التجارة الخارجية بوصفها إحدى أهم تصنيفات تجارة السلع عالمياً، وتتنظر أغلب الدول للتجارة الخارجية على أنها أحد السبل التي يمكن من خلالها سد احتياجاتها من السلع والخدمات فضلاً عن ذلك فإن للتجارة الخارجية تأثيراً كبيراً في عدد من المتغيرات الاقتصادية لاسيما الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، من خلال الإضافات والتسريبات وتعتمد تجارة كل دولة من هذه السلع على طبيعة هيكلها الإنتاجي التي تنعكس في صادراتها واستيراداتها، وقد حققت أغلب الدول النامية منذ عام 1999 تحسناً في حصيلة صادراتها من السلع الأساسية الأولية من مما أدى إلى زيادة قوة أوضاع الحسابات الجارية في تلك الدول.

ويعد الاقتصاد العراقي واحداً من الاقتصادات التي ترتبط ارتباطاً كبيراً بالاقتصاد العالمي مما جعله يتأثر بالتغيرات التي تحصل فيه ولاسيما التغيرات في أسعار السلع الأساسية التي لها مساس مباشر بحياة الأفراد، ويترتب على تلك التغيرات انتقال الموجات التضخمية في الدول التي يتأثر بها العراق وتتأثر العلاقة التبادلية للعراق من حيث قيمة صادراته واستيراداته وتظهر هذه العلاقة في معدلات التبادل الدولية التي تقاس من خلال قيمة الصادرات إلى قيمة الاستيرادات.

أهمية البحث: يتركز أهمية البحث في كونه يتناول موضوعاً مهماً ومعاصراً، وله تأثيرات اقتصادية واجتماعية ألا وهو تجارة السلع الأساسية، وكيف تؤثر تجارة السلع الأساسية

على مستوى التضخم في الاقتصاد العراقي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال تقليل الاعتماد على الاستيرادات.

هدف البحث: يهدف البحث إلى معرفة حجم تجارة السلع الأساسية في العراق والتغيرات الحاصلة في أسعار هذه السلع سواء في ظل الظروف الاعتيادية أم في ظل الأزمات الاقتصادية، وفهم وتحليل تأثير هذه التجارة على مستوى التضخم وتوازن ميزان التجاري وتوفير رؤى جديدة حول تلك العلاقة وتحديد طبيعة الارتباط بين التجارة السلع الأساسية والتضخم وتحقيق التوازن بين الصادرات والاستيرادات.

مشكلة البحث: تتركز مشكلة البحث في أن الاقتصاد العراقي يعد واحداً من الاقتصادات الريعانية التي تعاني من درجة انكشاف اقتصادي عالية، إذ أن أغلب إنتاجه المحلي يتركز في سلعة واحدة أساسية المتمثلة في النفط الخام وأن تصريف إنتاجها هو السوق العالمية هذا من جانب، ومن جانب آخر يعتمد في إشباع حاجاته الأساسية على العالم الخارجي وقد أدى ذلك إلى أن يصبح اقتصاده الوطني أكثر عرضة للتغيرات التي تحصل في تجارة السلع الأساسية سواء في انخفاضها أم ارتفاعها إذ تتأثر قيمة صادراته في الأولى ويتحمل أعباء أكبر في الحالة الثانية فضلاً عن التأثيرات التضخمية التي تأتي من خلال الاستيرادات ومن ثم فإن هذه التغيرات يكون لها تأثير في معدلات التبادل الدولية.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها [إن التحولات في تجارة السلع الأساسية في ظل الأزمات العالمية تؤدي إلى آثار اقتصادية أكثر حدة في الاقتصاد العراقي إيجابياً أو سلبياً على معدلات التضخم والميزان التجاري].

منهجية البحث : يعتمد البحث المنهج الاستقرائي إذ تتصدى البحث أحد جوانب الاقتصاد العراقي المتمثل في تجارة السلع الأساسية ثم تنتقل إلى تأثيراته على مجمل المتغيرات فيه باستخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي للبيانات المتعلقة في جوانب البحث المختلفة.

حدود البحث: الحدود المكانية: تحدد البحث بدولة واحدة فقط وهي جمهورية العراق

الإطار الزمني: يتحدد الإطار الزمني للبحث بالمدة (2004-2022).

الدراسات السابقة: تمكن الدراسات السابقة الباحثة التوصل إلى الفجوة الموجودة بين دراستها والدراسات التي قدمها الباحثون قبل هذه البحث من أجل بيان مقدار الإضافة العلمية التي تقدمها هذه البحث، وسوف نتناول عدد من الدراسات التي لها صلة بموضوع البحث.

1. حمشة عبد المجيد _ ٢٠١٣ _		
عنوان البحث:	دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة _ دراسة حالة الجزائر _	
نوع البحث:	ماجستير	
توصل البحث إلى بيان أهمية موضوع التجارة الخارجية في إعادة هيكلة قطاع الصادرات وتنويع مصادر الدخل الوطني باعتبار أن البترول مصدر من مصادر الطاقة الناضبة الزائلة وتخضع لتقلبات دولية لذا هدفت الدراسة في محاولة إبراز الدور الذي يؤديه التجارة الخارجية لاسيما في حماية الاقتصاد من الانهيار في حالة انهيار أسعار البترول وإزالة القيود التي تضيق على التجارة الخارجية كما تهدف الدراسة إلى تنويع صادراتها لتجنب وقوعها في أثار الأزمات الاقتصادية العالمية التي تحدث بين فتره وأخرى.		

2-سردار عثمان خدر باداوة يي	
عنوان البحث:	تحليل العلاقة الدالية بين درجة الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية وانعكاساتها على المؤشرات الاقتصادية الكلية لبلدان نامية مختارة للمدة (1990. 2005)
نوع البحث:	ماجستير
بينت البحث أن العقد الأخير من القرن العشرين قد شهد بداية جديدة في تحرير التجارة الخارجية مما أدى إلى حدوث تطور إيجابي في ارتفاع درجاتها كما بينت أنه على الرغم من حدوث التطور الإيجابي الذي شهده العالم لاسيما في الدول النامية ألا أن هناك تغيرات سلبية قد حدثت والمتمثلة بالآزمات العالمية وقد هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة وطبيعة العلاقة الدالية بين التجارة الخارجية لمجموعة من الدول النامية ودرجة الحرية الاقتصادية المتفاوتة بين الدول النامية والعالمية وما هي انعكاساتها على التجارة الخارجية.	
3-بيداء جبار شويطي	
عنوان البحث:	دور التجارة الخارجية في البنية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003
نوع البحث:	ماجستير
هدف البحث إلى تحليل التجارة الخارجية للعراق للمدة (2003.2012) وإيضاح التطور الحاصل فيها والنسبة المضافة إلى الناتج الإجمالي ومدى قيام التجارة الخارجية العراقية بتحقيق التوازن السلعي للسوق العراقي من السلع الاستهلاكية فقد توصل البحث إلى أن العراق يعتمد وبشكل كبير على التجارة الخارجية لسد احتياجاته من السلع والخدمات فالتجارة الخارجية بعد عام 2003 لم تحقق تطور يذكر في الهيكل الاقتصادي الإنتاجي	

فلا يزال يعتمد وبصورة كبيرة على تصدير سلعة واحدة لذا هدف البحث إلى تقليل نسبة اعتماده على الصادرات النفطية وتنويع الهياكل الإنتاجية.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لتجارة السلع الأساسية وآثارها في التضخم ومعدلات التبادل الدولية

أولاً: مفهوم السلع الأساسية :

تعد السلع الأساسية من السلع الحيوية التي تحتاجها البشرية للحفاظ على صحتها وسلامتها، إذ أن هذه السلع ضرورية للحفاظ على الحياة الإنسانية وتعزيز نوعية الحياة، كما أنها تؤثر بشكل كبير على مستوى الفقر والرفاهية في المجتمعات. ويأتي معنى كلمة السلع أو البضائع (**Merchandise**) في القاموس بأنها تمثل مختلف سلع البضائع التجارية والتي يعمل التجار على شرائها وإعادة بيعها مرة أخرى، أما بالجملة أو المفرد كما أنها تقتصر فقط على السلع الملموسة التي يتم الاحتفاظ بها لبيعها مرة أخرى وليس كامتلاكها بشكل خاص، (**Ghattas, N-1983-354**). أما السلع الأساسية فتتصرف على أنها نوع من أنواع السلع، التي تستخدم في التجارة والتي تتميز بقدرتها على التبادل مع سلعة أخرى من النوع نفسه، كالسلع الغذائية والطاقة ومن ثم أن السلع الأساسية من السلع القديمة، لها تاريخ طويل أقدم من تداول السلع والسندات والأسهم، و السلع المادية هي السلع التي يمكن شرائها أو بيعها في أسواق السلع، كذلك تصنف السلع إلى أصناف عدة، منها السلع الصلبة والسلع اللينة إذ نرى أن السلع الصلبة هي الموارد الطبيعية، كالنفط والذهب والمطاط

أما السلع اللينة هي المنتجات الزراعية كالقمح والذرة. (" Basic Goods

Definition", Investopedia,

وأن (<https://www.investopedia.com/terms/b/basic-goods.asp>)

أسواق السلع الأساسية هي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، ويعرف سوق السلع على أنه السوق الذي تباع فيها السلع وتشتري مع أن بعض هذه الأسواق تتركز في موقع محدد أصبحت أسواق أخرى بصورة متزايدة أسواقاً عالمية (التاجي ،2009، 117)، ونظراً لتعدد التسميات للسلع الأساسية فأنا سوف نعتمد تسمية وتصنيفات الأمم المتحدة إذ استخدمت هذه التصنيفات كلمة (Commodities) للدلالة على تسمية السلع الأساسية في العديد من تصنيفاتها وتقاريرها التي سيرد ذكرها لاحقاً .

ثانياً: أهمية السلع الأساسية:

تعد السلع الأساسية من السلع التي يحتاجها الإنسان في حياته اليومية لتلبية احتياجاته الأساسية مثل الغذاء والملابس والإسكان والطاقة والماء، وتتميز السلع الأساسية بأنها ضرورية للحياة ولا يمكن الاستغناء عنها، إذ إن توفرها يساعد على تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر والجوع وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع أسعار السلع الأساسية في العادة يؤدي إلى زيادة التضخم وتأثير سلبي على الاقتصاد بشكل عام. (John,S-2012-23)

ويمكن الإشارة إلى أهم النقاط التي تخص أهمية السلع الأساسية (Arthur,O-2017-40-41)

1. السلع الأساسية هي السلع التي تتمتع بطلب مرتفع، والتي يحتاجها الناس للحصول على الحياة الأساسية.

- 2- تشمل السلع الأساسية الغذاء والماء والمأوى والملابس والرعاية الصحية والتعليم.
- 3- توفر السلع الأساسية بأسعار معقولة يعزز مستوى المعيشة ويحد من الفقر والجوع.
- 4- يؤثر ارتفاع أسعار السلع الأساسية على الفئات الفقيرة أكثر من غيرهم، لأنهم ينفقون نسبة أكبر من دخلهم الشهري على هذه السلع.

ثالثاً: تصنيف السلع الأساسية :

يستخدم التصنيف التفصيلي للسلع الأساسية بوصفه تصنيفاً ضرورياً، يضع أسس معينة لتفاصيل تصنيف السلع الأساسية، ويعود السبب في استخدامه إلى تمكين الدول والمؤسسات الدولية والإقليمية من تحديد تفاصيل السلع وتجميعها بطريقة متسقة ومتسلسلة دولياً لمجموعة مختلفة من الأغراض الجمركية، والتحليلية والإحصائية، فضلاً عن أغراض المفاوضات التجارية ونظراً لاختلاف الاحتياجات نتيجة لتجميع البيانات وتحليلها لذلك فقد أعدت تصنيفات سلعية مختلفة متعددة، كما أنها تميزت بمستويات مختلفة من التفاصيل ومعايير مختلفة للتصنيف فضلاً عن أن هذه التصنيفات جميعها تكون مرتبطة مع بعضها البعض ارتباطاً وثيقاً ونتيجة للتعقيد الذي تتطوي عليه الاحتياجات الجمركية والإحصائية الأساسية، لذلك فمن الضروري وجود تصنيف تفصيلي للسلع الأساسية، وفي العادة يوجد هكذا تصنيف في النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية، ألا أن هذا التقسيم ليس دائماً الأنسب للأغراض التحليلية، وإنما هناك تصنيف آخر متمثلاً بالتصنيف الموحد للتجارة الدولية أذ يقدم فئات من السلع الأساسية الأكثر اختصاراً لأغراض التحليل الاقتصادي، وقد صدرت تصنيفات عديدة أذ تم إجراء أول تصنيف للسلع الأولية من قبل شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة في عام 1964 والذي عرف بتصنيف المنتجات حسب الفئات الوظيفية ويقوم هذا التصنيف بتجميع السلع إلى خمسة فئات رئيسية وقد أستخدم على نطاق واسع من قبل حكومات

ومنظمات دولية والتجار للأغراض الإحصائية ومع مرور الوقت خضع التصنيف إلى مجموعة من التحديثات لتعكس التغيرات في الاقتصاد العالمي وتطور أنماط التجارة (التصنيف المركزي للمنتجات ، الاصدار 1،1، 2006، 6.3).

وقد استخدمت في مجال بيانات وإحصاءات التجارة الخارجية عدد من التصنيفات الدولية التي تلتزم الدول عادة باستخدامها ومن هذه التصنيفات الآتي:

1. التصنيف الموحد للتجارة الدولية .
2. التصنيف حسب الفئات الاقتصادية العريضة.
3. التصنيف المركزي للمنتجات.
4. التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية .
5. النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية.

وسنتطرق إلى تصنيف النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية

1. النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية :

هو نظام تصنيف دولي للسلع، يستخدم لتصنيف السلع المختلفة بناءً على الخصائص المشتركة فيه. يتم إدارة هذا النظام من قبل الأمم المتحدة ويتم استخدامه بشكل واسع في جميع أنحاء العالم، و يعد أداة مهمة لتسهيل التجارة وتحليل البيانات التجارية والاقتصادية. ويتألف النظام من 10 فئات رئيسية، و 97 فئة فرعية، و 1116 فئة تفصيلية وتم إصدار الطبعة الثانية من النظام في عام 2008. ويشمل النظام جميع السلع المتداولة في الاقتصاد العالمي، بدءاً من السلع الزراعية والأغذية والمشروبات، وحتى السلع الصناعية والمنتجات الكيماوية والمواد الخام والمنتجات المعدنية والآلات والمعدات والخدمات. (النظام المنسق للسلع الأساسية، 2008، 15.10) ولقد تم اعتماد النظام المنسق من قبل مجلس التعاون الجمركي للنظام المنسق في عام 1983، وقد ادخلت عليه الاتفاقية الدولية المعنية بالنظام المنسق حيث التنفيذ في عام 1988، كما أوصت اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والعشرين

التي أقرت في عام 1993 بأن تعتمد البلدان على النظام المنسق في تجميع ونشر إحصاءاتها التجارية، فضلاً عن إجراء تحديثات منتظمة بانتظام وتنقيحه في ضوء التغييرات في التكنولوجيا أو في أنماط التجارة الدولية. (إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، 2010، 38-39).

جدول (1) (الهيكل العام للنظام المنسق)

الابواب	النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية
الأبواب من 1 إلى 4	المنتجات الزراعية
الأبواب من 5 إلى 7	المنتجات الكيميائية والمعادن وما يتصل بها ومنتجات المطاط واللدائن ومصنوعاتها
الأبواب من 8 إلى 10	المنتجات الحيوانية مثل الصلال والفراء والجلود وكذلك الاخشاب والفلين والورق واللباب ومصنوعاتها
البابان 11 و 12	المنسوجات والأحذية وغطية الرأس
الأبواب من 13 إلى 15	اصناف من الجص الحجارة والاسمنت والاسبتوس وما شابه ومنتجات السيراميك واللؤلؤ والزجاج والاحجار الثمينة او شبه ثمين والمعادن الثمينة والمعادن الخسيسة ومصنوعاتها
الباب 16	الآلات والمعدات الكهربائية والأجهزة الميكانيكية
الباب 17	الطائرات السيارات والسفن وما يرتبط بها
الباب 18	الادوات والأجهزة البصرية والخاصة بالتصوير الفوتوغرافي اول سينمائي او القياس اول فحص والادوات والأجهزة الدقيقة الطبية او الجراحية والساعات بأنواعها والآلات الموسيقية
الباب 19	الاسلحة والذخائر
البابان 20 و 21	اصناف مصنعة متنوعة مثل الاثاث ولوازم الإنارة والمباني السابقة التجهيز ومستلزمات الرياضة والاعمال الفنية وقطع مجموعات الهواة والقطع الأثرية

المصدر:

من إعداد الباحثة بالاعتماد على الأمم المتحدة ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ،شعبة الإحصاءات ،إحصاءات التجارة الدولية للبضائع ،2010،39

ة

الخارجية اختلفت في العرض الذي صنفت من أجله من حيث اتساع شمولها او اختصارها او أن هذه التصنيفات تخص تجارة السلع والبضائع او أنها تستخدم في تصنيفات تخص عمليات الانتاج والتصنيع.

ولدى تتبع استخدامات هذه التصنيفات لاسيما ما يتعلق بالسلع الأساسية نجد أن مسمى السلع الأساسية يختلف بين التصنيفات التي أشرنا إليها وبين التقارير الدولية التي تعني بالدراسات الاقتصادية إذ تستخدم هذه التقارير مسمى السلع الأساسية بشكل يهتم بمجموعة معينة من التصنيف الإحصائي للسلع الأساسية كما هو الحال في تقارير آفاق الاقتصاد العالمي إذ يقتصر على السلع الأولية المتعلقة بالدرجة الأساس في المواد الغذائية او المواد الخام المتعلقة بمصادر الطاقة مثل النفط الخام والغاز وكذلك الحال في تقارير مؤتمر التجارة والتنمية والتقارير الأخرى المتعلقة بالمواد الزراعية التي تصدرها منظمة الأغذية.

وبناء على ذلك سوف تستخدم الباحثة في دراسة هيكل التجارة الخارجية في العراق التصنيف المنسق الذي يعطي تفصيلاً واسعاً لمجاميع السلع المتاجر فيها مما يجعل البحث أكثر تفصيلاً من بقية التصنيفات الأخرى لاسيما التصنيف الموحد للتجارة أما عند دراسة الجوانب المتعلقة بالتجار العالمية فأن الباحثة سوف تعتمد دراسة أهم السلع الأساسية التي أوردتها التقارير الدولية والتي تتوفر عنها بيانات إحصائية لغرض التحليل.

رابعاً: الآثار الاقتصادية لتجارة السلع الأساسية في التضخم ومعدلات التبادل الدولية:

تتعدد آثار تجارة السلع الأساسية وقد تكون هذه الآثار إيجابية أو سلبية حسب الظروف الاقتصادية المتاحة، ونتطرق أدناه إلى آثار تجارة السلع الأساسية من خلال:

1. أثر تجارة السلع الأساسية في الميزان التجاري ومعدلات التبادل الدولية:

أ - أثر تجارة السلع الأساسية في الميزان التجاري: يعود الاهتمام بالميزان التجاري

(حركة السلع) في الفكر الاقتصادي المعاصر إلى المركنتلية إذ أهتموا من خلال آرائهم التي طرحوها في جانب التجارة الخارجية بالميزان التجاري وأكدوا أن على الدولة أن تحقق فائضاً في ميزانها التجاري بوصفه يحقق لها مزيداً من الثروة التي يعدونها أساس قوة الدولة التي تمكنها من السيطرة على مستوى العلاقات الدولية، ويقيس الميزان التجاري تدفقات السلع والدخل في الدولة كما يشمل على التحويلات أو الهبات المتبادلة بين الدولة والحكومات الأجنبية ورعاياها ومواطنيها إذ يتكون الميزان الجاري من مجموعة من فئات أساسية كالسلع التي تقيس الصادرات واستيرادات السلع الملموسة وتضم السلع التجارية في السلع الغذائية والسلع الرأسمالية والمواد الصناعية وسلع المستهلك وغيرها وأن تصدير أي سلع من هذه السلع تمثل قيداً دائماً (فانهوز، 2010، 40).

ب - معدلات التبادل الدولية :

يرجع الاهتمام بمعدلات التبادل الدولي إلى فترة الستينات والسبعينات وذلك بظهور مدرسة التبعية الاقتصادية التي أكدت على أن العلاقات الدولية غير متكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية ومن رواد هذه المدرسة (راؤول بريشن

، و ايمانويل جييري) ويشير أصحاب هذه المدرسة إلى أن معدل التبادل الدولي يميل إلى صالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية إذ تنتج الأولى سلعا صناعية عادة ما تكون مرتفعة السعر في حين تنتج الدول النامية الخدمات والمواد الأولية التي غالباً ما تكون منخفضة السعر ومن ثم فإن تبادل هذه السلع بين المجموعتين من الدول سوف يفضي إلى أن يكون معدل التبادل الدولي لصالح الدول المتقدمة كون قيمة صادراتها أعلى من قيمة صادرات الدول النامية. ويمثل التمويل الدولي حلقة تربط الاقتصاد العالمي ألا أنه أيضاً يمثل الحلقة الأضعف في الاقتصاد العالمي فالتدفقات الرأسمالية تستهدف المضاربة وتتميز بالتقلب وتشكل مصدراً رئيساً في عدم الاستقرار الاقتصادي وكما قال (تشارلز كندلبرغر) أن النظام المالي الدولي عرضة لحالات الهوس والهلع والانهيال نتيجة لأسباب متعددة فالنظام المالي الدولي عرضة لأزمات دولية تزعزع استقراره فضلاً عن مضاربات رأس المال وهروبه بحثاً عن نسب عوائد أعلى كما أن التمويل الدولي له عواقب إذ أنه مصدر هام لنفوذ بين الأمم، (غيلبين، 1987، 378-379).

المبحث الثاني: التركيب الهيكلي لتجارة السلع الأساسية في العراق على أساس

التصنيف النظام المنسق للمدة (2004. 2022)

أولاً: هيكل الصادرات العراقية حسب تصنيف النظام المنسق للمدة (2004.2022)

١ . هيكل صادرات العراق السلعية : تشير بيانات الجدول (2) إلى تصنيف هيكل الصادرات العراقية على وفق تصنيف النظام المنسق الذي سبق تناوله في الإطار النظري الذي أشرنا إلى أنه يعطي تفصيلاً أكبر من حيث عدد الفئات في هيكل الصادرات مما يمكن من التوصل إلى صورة أكثر وضوحاً من التصنيفات الأخرى وسنبداً بدراسة هيكل الصادرات العراقية على أساس كل مجموعة سلعية وحسب ترتيبها في التصنيف :

1 - الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية: احتلت هذه المجموعة المرتبة (الثالثة عشر) من أجمالي الصادرات السلعية إذ تراوحت ما بين أدنى نسبة لها (0.000%) في عام 2007، و أعلى نسبة لها (0.008%) في عام 2020 وهذا يعني أن هذه المجموعة لا تشكل إلا نسبة واطئة من المساهمة في الصادرات العراقية

2 - منتجات النباتات: احتلت هذه المجموعة المرتبة (الرابعة) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ بلغ أدنى نسبة لها (0.10%) في عام 2012، وسنوات أخرى في حين كانت أعلى نسبة لها (0.55%) في 2005 ، وتعكس هذه المساهمة المتواضعة ضآلة هذه المجموعة في حجم الصادرات العراقية إذ أنها لم تتعدى (1%) من أجمالي الصادرات وهذا يعكس عدم وجود قدرة تصديرية جيدة في هذا النوع من السلع.

3 -الدهون الحيوانية والنباتية والزيوت ومنتجات تفككها : أحتلت نسبة صادرات العراق

السلعية من الدهون الحيوانية المرتبة (الخامسة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ بلغ أدنى نسبة لها في عام 2006 (0.000 %) وسنوات أخرى في حين كانت أعلى نسبة (0.015%) في عام 2015 ، أما بقية السنوات الأخرى فقد تذبذبت ما بين هاتين النسبتين وتعطي النسب المتدنية ضعف القدرة التصديرية في هذا النوع من السلع الذي يأتي في الحقيقة من طبيعة الهيكل الإنتاجي والقاعدة الإنتاجية غير المتنوعة مما أفقد الاقتصاد من توفير فائض في هذه المنتجات وتصديرها إلى الخارج .

4 - منتجات صناعة الأغذية، المشروبات والمشروبات الروحية والخل والتبغ وغيرها :

بلغ نسبة مساهمة الصادرات العراقية السلعية من الأغذية المرتبة (العاشرة) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ بلغ أدنى نسبة لها (0.00%) في عام 2007 وسنوات أخرى في حين بلغ أعلى نسبة لها (0.10%) عام 2005 .وتعكس هذه المساهمة المتواضعة ضآلة هذه المجموعة في حجم الصادرات العراقية.

جدول (2) إجمالي الصادرات السلعية في العراق والأهمية النسبية لكل مجموعة وفق تصنيف النظام المنسق للمدة (2004-2022) (مليون دينار ،

نسبة مئوية) يتبع

11	9		8		7		6		5		4		3		2		1		السنة
	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	
المنتجات ومشتقاتها	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2004
المنتجات ومشتقاتها	0.06	9491	0.006	1054	0.001	210	0.01	1634	0.003	450	0.15	23861	97.2	16764148	0.10	16725	0.001	130	2005
المنتجات ومشتقاتها	0.02	4703	0.001	233	0.000	61	0.03	4730	0.006	1172	0.14	26592	97.3	18302232	0.01	2646	0.000	0.50	2006
المنتجات ومشتقاتها	0.01	3788	0.001	232	0.000	14	0.02	5744	0.002	518	0.06	16497	98.2	28814273	0.00	752	0.004	0.32	2007
المنتجات ومشتقاتها	0.01	4469	0.001	363	0.000	9	0.01	4577	0.001	473	0.03	9201	98.2	35631887	0.00	798	0.000	0.26	2008
المنتجات ومشتقاتها	0.01	3075	0.001	782	0.000	76	0.02	10241	0.001	386	0.17	103501	99.0	60133559	0.00	1477	0.002	0.16	2009
المنتجات ومشتقاتها	0.01	2207	0.005	1795	0.000	151	0.01	5564	0.001	324	0.15	56830	99.2	38025362	0.01	2084	0.000	0.25	2010
المنتجات ومشتقاتها	0.01	2601	0.006	3095	0.000	55	0.01	5318	0.014	6943	0.10	50607	99.5	49843442	0.01	3043	0.000	0.19	2011
المنتجات ومشتقاتها	0.00	2255	0.004	3891	0.000	130	0.04	34105	0.015	13369	0.00	4334	99.7	91113245	0.00	2542	0.003	0.10	2012
المنتجات ومشتقاتها	0.01	6129	0.008	6818	0.000	116	0.06	51693	0.015	13562	0.03	30891	98.8	89106330	0.00	3499	0.012	0.11	2013
المنتجات ومشتقاتها	0.00	219	0.000	0	0.000	0	0.02	18684	0.000	125	0.08	66316	99.9	84409749	0.00	1388	0.000	0	2014
المنتجات ومشتقاتها	0.01	4351	0.018	10022	0.000	136	0.06	31622	0.028	15196	0.00	1511	97.6	53358650	0.01	4645	0.000	0.134	2015
المنتجات ومشتقاتها	0.01	6097	0.041	20342	0.000	118	0.06	27665	0.035	17213	0.02	12254	94.5	46857574	0.01	4266	0.000	0.120	2016
المنتجات ومشتقاتها	0.01	3887	0.049	34083	0.000	52	0.04	29648	0.018	12520	0.02	11406	96.6	67147389	0.01	5292	0.000	0.104	2017
المنتجات ومشتقاتها	0.00	1662	0.028	27168	0.000	78	0.02	20716	0.013	12909	0.02	21229	98.2	95818594	0.01	7225	0.003	0.3045	2018
المنتجات ومشتقاتها	0.00	2960	0.035	32422	0.001	1091	0.02	20595	0.039	35591	0.02	20340	96.4	88069067	0.02	15694	0.015	0.13349	2019
المنتجات ومشتقاتها	0.01	4101	0.049	31869	0.000	320	0.02	13990	0.051	33197	0.06	37835	86.9	56379545	0.02	13575	0.005	0.3250	2020
المنتجات ومشتقاتها	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2021

النسبة	أجمالي السلع	23	22	21	20	19	الألمنة		المصنوعات الممنوعة الأخرى	السلحة	تصل جميع قطع التسلح والتحف	المصنوعات الممنوعة الأخرى	السلحة	السيارات		16	15	14	13	12			
							نسبة	قيمة						نسبة	قيمة						نسبة	قيمة	نسبة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-			
10	1723	0.87	150003	0.004	693	0.0033	566	0.0000	-	0.01	1132	0.01	2397	0.06	10492	0.92	15907	0.00	27	0.0006	99	0.0000	0
0	9861																						
10	1881	1.80	338813	0.002	344	0.0010	192	0.0000	4	0.00	856	0.01	2319	0.04	7265	0.43	81366	0.00	494	0.0013	246	0.0000	7
0	6288																						
10	2932	1.35	397201	0.003	945	0.0003	92	0.0000	-	0.00	887	0.00	867	0.05	14669	0.18	54242	0.00	265	0.0006	167	0.0000	1
0	7752																						
10	3629	1.45	526542	0.003	1071	0.0004	133	0.0000	-	0.01	2426	0.01	2254	0.03	11489	0.12	44665	0.01	3684	0.0003	99	0.0001	49
0	8463																						
10	6074	0.60	361771	0.005	3127	0.0003	189	0.0000	-	0.00	1293	0.01	8430	0.04	25920	0.01	4274	0.01	3326	0.0001	59	0.0000	5
0	5207																						
10	3831	0.33	126373	0.002	582	0.0012	463	0.0000	5	0.01	2582	0.01	3532	0.04	16542	0.01	2165	0.02	8414	0.0002	85	0.0004	169
0	6387																						
10	5009	0.02	9559	0.005	2442	0.0006	310	0.0000	4	0.00	288	0.04	21810	0.02	9981	0.08	38986	0.07	36620	0.0006	299	0.0004	186
0	3994																						
10	9142	0.01	9818	0.003	2477	0.0006	524	0.0000	-	0.00	766	0.00	1150	0.02	22372	0.01	4920	0.14	126133	0.0002	150	0.0001	105

- 5 - المنتجات المعدنية:** احتلت هذه المجموعة المرتبة (الأولى) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ أدنى نسبة لها (98.8 %) في عام 2013 في حين بلغت أعلى نسبة لها (99.9 %) في عام 2014. ويلاحظ من البيانات أن هذه المجموعات تشكل النسبة الأكبر من صادرات السلعية إذ يشكل النفط الخام أهم سلع هذه المجموعة وقد سبق للباحثة وأن اشارت إلى أن الناتج النفطي يشكل نسبة (60 %) من الناتج المحلي الإجمالي وقد انعكس في الصادرات العراقية الجزء بين من هذا الإنتاج يستخدم على المستوى المحلي والفائض منه يذهب إلى السوق العالمية من ما أظهر هذه المجموعة من الصادرات إلى نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات السلعية وهذا يرجع بالأساس إلى طبيعة الهيكل الإنتاجي الذي سبق وأن أشرنا إلى أنه غير متنوع من الناحية الاقتصادية.
- 6 - منتجات الصناعات الكيماوية او الصناعات المركبة:** احتلت هذه المجموعة المرتبة (الثامنة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً محدوداً خلال سنوات البحث إذ بلغ أدنى نسبة لها (0.00 %) في عام 2012 و أعلى نسبة لها في عام 2009 (0.17 %) أما بقية السنوات الأخرى فقد تذبذبت ما بين هاتين النسبتين
- 7 -البلاستيك ومصنوعات هذه المواد والمطاط ومصنوعاته:** احتلت هذه المجموعة المرتبة (الثامنة) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً محدوداً خلال سنوات البحث إذ بلغ أدنى نسبة لها في عام 2014 (0.000 %) و أعلى نسبة لها (0.051 %) في عام 2020 .
- 8 - الجلود الخام والجلود والفراء ومصنوعاته:** احتلت هذه المجموعة المرتبة (السابعة) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ بلغ أدنى نسبة (0.01 %) في عام 2005 و أعلى نسبة لها (0.06 %) في عام 2013 .

9 - الخشب ومصنوعات من الخشب والفحم الخشبي والفلين ومصنوعاته: احتلت هذه المجموعة المرتبة (العشرون) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً محدوداً خلال سنوات البحث إذ بلغ أدنى نسبة لها (0.000%) في عام 2006 وسنوات أخرى و أعلى نسبة لها (0.001%) في عام 2005.

10 - عجائن من الخشب او غيرها من المواد السليلوزية من الليفيه والورق و الورق المقوى: احتلت المرتبة (السابعة) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً محدوداً خلال سنوات البحث إذ بلغ أدنى نسبة لها (0.000%) في عام 2014 وسنوات أخرى و أعلى نسبة لها (0.049%) في عام 2020 .

11 - المنسوجات ومصنوعاتها: احتلت المرتبة (الحادية عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً طفيفاً خلال سنوات البحث إذ بلغ أدنى نسبة (0.00%) في عام 2012 و أعلى نسبة عام 2005 (0.06%) .

12 - الأحذية والقبعات والمضلات والشماسي والعصي ومقاعد العصي: احتلت المرتبة (التاسعة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً بسيطاً خلال سنوات البحث إذ بلغ أدنى نسبة لها (0.000%) في عام 2005 وسنوات أخرى و أعلى نسبة لها (0.004%) في عام 2010.

13 - مصنوعات من الحجر او جص او الإسمنت او الأسبستوس ومنتجات السيراميك: احتلت المرتبة (السابعة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً بسيطاً خلال سنوات البحث إذ أدنى نسبة في عام 2014 (0.0000%) وسنوات أخرى و أعلى نسبة في عام 2019 (0.0029%) .

14 - اللؤلؤ الطبيعي او مستنبت والأحجار الكريمة او شبه الكريمة والمعادن الثمينة: احتلت المرتبة (الثانية) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت

هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ بلغ أدنى نسبة في عام 2006 (0.00) و أعلى نسبة عام 2020 (12.32%).

15 - الحديد والصلب والمعادن الأساسية والمواد من المعادن العادية: احتلت المرتبة (الخامسة) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً بسيطاً خلال سنوات البحث إذ أدنى نسبة (0.00%) في عام 2014 وسنوات أخرى و أعلى نسبة عام 2005 (0.92%).

16 - الآلات الميكانيكية والأجهزة والإلكترونيات والتجهيزات الكترونية والمسجلات الصوتية: احتلت المرتبة (السادسة) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً بسيطاً خلال سنوات البحث إذ بلغت أدنى نسبة (0.00%) في عام 2014 و أعلى نسبة لها (0.08%) في عام 2020

17 - السيارات والطائرات والسفن وما يرتبط بها من معدات النقل: احتلت هذه المجموعة (المرتبة التاسعة) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً بسيطاً خلال سنوات البحث إذ بلغت أدنى نسبة (0.00%) في عام 2007 و أعلى نسبة في عام 2011 (0.04%)

18 - البصريات والصورة والسينما والقياس والفحص والمعدات الدقيقة والتطبيقية: احتلت المرتبة (الثانية عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً بسيطاً خلال سنوات البحث إذ بلغت أدنى نسبة في عام 2011 (0.00%) و أعلى نسبة (0.01%) في عام 2008 .

19 - الأسلحة والذخيرة اجزائها ولوازمها: احتلت هذه المجموعة المرتبة (الواحد والعشرين) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً معدوم خلال سنوات البحث إذ بلغ نسبة صادرات العراق من الأسلحة إلى إجمالي السلع الأساسية خلال السنوات (2005- 2022) (0.0000%) و إلى نسبة ثابتة.

20- المصنوعات المصنعة الأخرى: أحتلت هذه المجموعة المرتبة (السادسة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً بسيطاً خلال سنوات البحث إذ بلغت أدنى نسبة في عام 2014 (0.0000%) و أعلى نسبة في عام 2005 (0.0033%).

21 - اعمال تجميع القطع الفنية والتحف: أحتلت هذه المجموعة المرتبة (الرابعة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً بسيطاً خلال سنوات البحث إذ بلغت أدنى نسبة لها في عام 2014 (0.00%) و أعلى نسبة لها في عام 2020 (0.012%).

22 - السلع غير المحددة في مكان آخر: أحتلت هذه المجموعة (المرتبة الثالثة) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث حيث تراوحت ما بين أدنى نسبة لها في عام 2014 (0.00%) و أعلى نسبة لها في عام 2006 (1.80%).

يمكن التوصل من خلال هذا التحليل لمجموعات السلع للصادرات العراقية أن صادرات المنتجات المعدنية تشكل النسبة الأكبر من الصادرات العراقية وهذا الأمر يتماشى مع واقع هيكل الاقتصاد العراقي إذ أن قطاع النفط يهيمن على تكوين الناتج المحلي الإجمالي ومن جهة أخرى فأن هيمنة المنتجات المعدنية على صادرات العراق تعكس حالة عدم التنوع في هيكل الصادرات التي جاءت انعكاساً لعدم تنوع الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد العراقي مما يجعل حصيلة الصادرات العراقية عرضة إلى التقلبات الاقتصادية في السوق العالمية وتعد هذه المنتجات من المصادر المهمة للطاقة والتي تتأثر أسعارها بمستويات العرض والطلب العالميين مما يؤثر إيجابياً أو سلباً على حصيلة العراق من العملة الأجنبية و من ثم عدم استقرار الاقتصاد العراقي جراء التقلبات الحاصلة في كميات تلك المنتجات وأسعارها.

ثانياً // هيكل الاستيرادات السلعية العراقية للمدة (2004 . 2022)

تعتمد الأسواق العراقية على الاستيرادات لتوفير احتياجاتها وبنسبة عالية جداً نتيجة لوجود فجوة غذائية وارتفاع الطلب المحلي والاستهلاك مقارنة بمعدل نمو الانتاج المحلي (الخرزلي، 2023، 8) إذ تشكل استيرادات العراق نسبة كبيرة جداً من حجم التجارة مع العالم الخارجي (الياسري، 2023، 184) و يبين لنا **جدول (3)** التوزيع النسبي للاستيرادات حسب تصنيف النظام المنسق وحسب المجموعات الواردة في الجدول المذكور، وقد أظهرت هذه النسبة أهمية كل مجموعة في أجمالي استيرادات الكلية وحسب الترتيب:

1 - الحيوانات الحيه والمنتجات الحيوانية : أحتلت (المرتبة العاشرة) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث ، إذ بلغت أقل نسبة لها (1.37%) في عام 2014 و أعلى نسبة لها (6.33%) في عام 2010 وهذه النسبة تبين أن العراق يعتمد بشكل واضح على سد متطلباته من هذا النوع من السلع على العالم الخارجي وأن إنتاجه المحلي قاصر عن سد الاحتياجات المحلية للسكان

2 - منتجات النباتات: أحتلت منتجات النباتات (المرتبة الرابعة) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ بلغ أدنى نسبة (3.94%) في عام 2014 و أعلى نسبة لاستيرادات العراق من المنتجات النباتية (13.54%) في عام 2007 وهذا يؤكد لنا نسبة قصور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إذ أن هذا القطاع غير قادر على سد الطلب المحلي من المنتجات النباتية لذلك أعتمد على الاستيرادات في تغطيتها.

3- الدهون الحيوانية والنباتية والزيوت والمنتجات وتفككها : أحتلت هذه المجموعة (الرابعة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه

المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ تراوحت ما بين أدنى نسبة لها (0.21%) في عام 2014 و أعلى نسبة لها (4.25%) في عام 2009، وهي بذلك عكست ضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العراقي .

4- منتجات صناعه الأغذية والمشروبات والمشروبات الروحية والخل والتبغ وغيرها:

أحتلت هذه المجموعة (المرتبة الخامسة) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ تراوحت ما بين أدنى نسبة لها في عام 2014 (1.75%) و أعلى نسبة لها (12.91%) في عام 2009 وهذا يعكس لنا أيضاً تخلف القطاع الصناعي إذ رغم أن هذا النوع من القطاعات لا تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة إلا أن الاقتصاد العراقي لايزال يعتمد على العالم الخارجي في سد الطلب المحلي من تلك السلع وهذا دليل على ضعف الأداء في القطاعين العام والخاص في هذا المجال .

جدول (3) إجمالي استيرادات العراق السلعية والأهمية النسبية لكل مجموعة وفق تصنيف النظام المنسق (2004، 2022)

تتبع (مليون دينار ، نسبة مئوية)

السلعة	حيوانات حية والمنتجات الحيوانية	منتجات النباتات	الدهون الحيوانية واللبان والزيوت ومنتجات تفكيكها	منتجات صناعة الأغذية المشروبات والمشروبات الروحية والخمر والتبغ وغيرها	المنتجات المعدنية		منتجات الكيماوية أو الصناعات المركبة		اللاصقات ومنتجات هذه المواد والمطاط ومنتجاته		الجلود الخام والجلود والقار، ومنتجاته		الخشب ومنتجات من الخشب واللبخشب والفلين ومنتجاته		معدن من الخشب أو غيرها من المواد السليكونية من البنية والورق		11
					نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	
2004																	
2005	2424	6386	24067	8.00	62202	7.79	451060	5.6	1889	2.3	7612	0.10	6310	0.79	117649	1.47	226057
2006	3304	1094	260755	9.08	10227	8.49	623224	5.1	4962	4.1	1028	0.09	7986	0.66	119590	0.99	683857
2007	3925	1537	386227	13.54	10510	9.25	695482	6.1	4214	3.7	8929	0.08	7285	1	133980	1.18	391815
2008	3976	1523	138976	11.15	13282	9.72	702895	5.1	4501	3.3	2208	0.16	9542	0.70	175504	1.28	862367
2009	1135	2266	877869	10.97	26675	12.9	912551	4.4	5452	2.6	1993	0.10	8232	5	269402	1.30	117264
2010	1362	2467	385604	11.47	16868	7.84	125763	5.8	6239	2.9	2017	0.09	8674	0.40	319302	1.48	110630
5.14	607	596			80	3	6	5	39	0	3	6	6	6			2

4.03	115946	1.68	483209	0.43	1234	0.17	4771	4.0	1161	6.1	177539	4.38	12607	8.42	24226	0.8	242761	11.97	3443	5.08	1462	2011
	1				30		4	4	177	7	9		82	36	4				886	630		
4.08	180469	0.75	332218	0.56	2490	0.10	4409	3.5	1586	4.5	200619	6.76	29891	7.33	32432	2.6	115215	6.71	2965	3.49	1542	2012
	3				80		5	9	043	4	9		44	16	1		0		705	703		
4.58	228123	0.74	367573	0.56	2808	0.14	6826	4.2	2093	4.8	239367	2.48	12341	6.22	30941	1.9	992821	6.25	3111	3.76	1872	2013
	2				25		5	1	504	1	6		81	29	9				616	389		
0.47	173647	1.58	583980	0.16	6035	0.01	2900	0.9	3395	5.0	186466	25.95	96174	1.75	64806	0.2	76045	3.94	1458	1.37	5071	2014
					6			2	78	3	9		32	3	1				806	07		
6.32	297973	0.85	398715	0.63	2958	0.28	1330	4.9	2340	5.9	281726	2.82	13297	7.17	33791	1.5	732830	6.38	3008	4.74	2234	2015
	9				81		36	6	793	8	5		30	91	5				272	292		
6.45	271402	1.08	454806	0.69	2894	0.29	1221	5.7	2396	7.0	295834	6.32	26574	8.31	34957	1.4	622981	6.93	2915	5.30	2228	2016
	2				25		59	0	403	3	9		56	01	8				795	357		
6.44	331729	0.95	489953	0.63	3222	0.25	1303	5.9	3040	5.8	302338	3.48	17921	9.66	49786	1.2	641843	6.73	3468	4.94	2544	2017
	2				95		44	0	942	7	0		91	61	5				128	348		
5.48	294268	1.16	624742	0.68	3671	0.28	1482	5.6	3032	6.2	336870	6.60	35429	9.51	51065	1.0	560480	7.97	4278	4.67	2510	2018
	3				59		67	5	410	7	0		65	91	4				947	507		
5.11	288734	1.17	661314	0.66	3745	0.31	1742	5.2	2959	6.0	343675	7.34	41461	8.43	47632	0.9	526124	7.28	4111	3.68	2076	2019
	1				43		95	4	397	8	7		41	95	3				811	855		
5.67	294916	1.10	569410	0.80	4141	0.26	1327	5.3	2798	6.6	343972	5.41	28125	8.89	46232	1.2	636131	7.05	3663	3.27	1699	2020
	4				31		55	8	980	2	4		20	93	2				614	180		
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2021
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2022

السلع أجنبي السلع	22	آخر	21		20		19		18		17		16		15		14		13		12		
			نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	مصرفات من الحجر والأحجار الكريمة أو شبه الكريمة واللؤلؤ الطبيعي أو مستقبت والمنحوتات الكريمة أو شبه الكريمة واللؤلؤ من المعادن الغالية	
والتشبي والصفي والمعادن المعصية	7988132	1.05	83851	0.00	47	3.28	262146	0.46	3671	2.30	183624	11.7	937816	25.99	2075965	5.87	468951	0.04	2955	1.28	102632	0.4	31953
	1204333	0.74	89564	0.00	75	2.42	291456	0.44	5268	2.14	257801	10.7	128992	26.80	3227298	6.66	801847	0.26	31366	1.54	185409	0.6	73075
	1135760	1.21	13729	0.00	292	1.97	223883	0.29	3296	2.41	274010	10.2	115820	23.59	2678906	8.32	944398	0.10	11177	1.91	217146	0.5	60417
	1366017	1.04	14162	0.00	279	2.54	346878	0.31	4283	2.11	288288	10.4	142016	27.75	3791306	7.81	1067101	0.21	29049	1.33	181059	0.9	12566
والتشبي والصفي والمعادن المعصية	2066407	0.51	10619	0.00	681	1.94	400529	0.16	3300	1.56	322130	11.0	228218	23.57	4869982	8.92	1843119	0.16	33616	1.15	237879	0.4	94671
	2151225	0.76	16351	0.01	1424	1.73	373118	0.11	2472	1.79	386018	10.1	218672	25.75	5539226	10.9	2356406	0.23	50312	1.36	293425	0.3	66419
	2877251	0.81	23340	0.00	1340	1.99	571503	0.12	3372	1.84	529502	9.52	274022	22.41	6447536	12.0	3463745	0.34	98791	3.04	875558	0.6	19409
	0		0						2							4						7	9

السلع الجمالية	22	21		20		19		18		17		16		15		14		13		12	
		نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة
23	السلع غير المحددة في مكان آخر																				
	7988132	1.05	83851	0.00	47	3.28	262146	0.46	36714	11.7	937816	25.99	2075965	5.87	468951	0.04	2955	1.28	102632	0.4	31953
	1204333	0.74	89564	0.00	75	2.42	291456	0.44	52689	10.7	128992	26.80	3227298	6.66	801847	0.26	31366	1.54	185409	0.6	73075
	1135760	1.21	13729	0.00	292	1.97	223883	0.29	32969	10.2	115820	23.59	2678906	8.32	944398	0.10	11177	1.91	217146	0.5	60417
	1366017	1.04	14162	0.00	279	2.54	346878	0.31	42830	10.4	142016	27.75	3791306	7.81	1067101	0.21	29049	1.33	181059	0.9	12566
	2066407	0.51	10619	0.00	681	1.94	400529	0.16	33000	11.0	228218	23.57	4869982	8.92	1843119	0.16	33616	1.15	237879	0.4	94671
	2151225	0.76	16351	0.01	1424	1.73	373118	0.11	24724	10.1	218672	25.75	5539226	10.9	2356406	0.23	50312	1.36	293425	0.3	66419
	2877251	0.81	23340	0.00	1340	1.99	571503	0.12	33722	11.6	274022	22.41	6447536	12.0	3463745	0.34	98791	3.04	875558	0.6	19409
23	4421763	0.54	23961	0.00	1105	2.73	120685	0.10	46215	11.6	516139	27.30	1207246	12.6	5600222	0.72	32046	1.52	672541	0.3	17074
	4976959	0.55	27614	0.00	829	3.06	152046	0.20	99553	10.1	503663	31.68	1576816	12.9	6456959	1.14	565114	1.82	904355	0.4	24153
	3706447	0.00	0	0.00	850	1.62	599139	0.03	10456	13.2	492668	13.50	5003478	27.9	1034229	0.00	267	1.59	590407	0.1	36512
	8									9	3			0	7					0	

5-المنتجات المعدنية: احتلت هذه المجموعة (المرتبة السادسة) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال

سنوات البحث إذ بلغت أدنى نسبة لها (2.42 %) في عام 2009 و أعلى نسبة لها (25.95 %) في عام 2014.

6- المنتجات الكيماوية او الصناعات المركبة: احتلت هذه المنتجات (المرتبة السابعة) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ تراوحت أقل نسبة لها (4.42 %) في عام 2009 و أعلى نسبة لها (7.03 %) في عام 2016.

7- البلاستيك و مصنوعات هذه المواد والمطاط ومصنوعاته : احتلت هذه المجموعة من نسبة استيرادات العراق (المرتبة التاسعة) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ تراوحت ما بين أدنى نسبة قد بلغ (0.92 %) في عام 2014 و (5.90 %) أعلى نسبة لها في عام 2017.

8- الجلود الخام والجلود والفراء ومصنوعاته: احتلت نسبة استيرادات العراق السلعية (المرتبة الواحد والعشرين) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً بسيطاً خلال سنوات البحث إذ تراوحت ما بين أدنى نسبة في عام 2014 (0.01 %) و أعلى نسبة في عام 2019 (0.31 %)،

9- الخشب ومصنوعات من الخشب والفحم الخشبي والفلين ومصنوعاته: احتلت هذه المجموعة من نسبة استيرادات العراق السلعية (المرتبة التاسعة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً بسيطاً خلال سنوات البحث إذ تراوحت ما بين أدنى نسبة (0.16 %) في عام 2014 و أعلى نسبة (0.80 %) في عام 2020 .

10- عجائن من الخشب او غيرها من المواد السليلوزية من الليفيه والورق والورق المقوى: احتلت هذه المجموعة من نسبة استيرادات العراق السلعية (المرتبة السادسة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة

تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ تراوحت أدنى نسبة لها (0.75%) في عام 2013 و أعلى نسبة لها (1.68%) في عام 2011 .

11- المنسوجات و مصنوعات: احتلت استيرادات العراق السلعية من المنسوجات (المرتبة الثامنة) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ بلغت أدنى نسبة لها (0.47%) في عام 2014 و أعلى نسبة لها في عام 2016 (6.45%) وتوضح النسبة أن العراق الذي كانت لديه قاعدة إنتاجية جيدة من هذه الصناعة أصبح يعتمد على العالم الخارجي في سد احتياجاته منها وهذا يعني اعتماد متزايد في اغلب السلع على العالم الخارجي .

12. الأحذية والقبعات والمضلات والشماسي والعصي ومقاعد العصي: احتلت هذه المجموعة نسبة من استيرادات العراق السلعية المرتبة (الثامنة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ تراوحت ما بين أدنى نسبة في عام 2014 (0.10%) و أعلى نسبة في عام 2016 (1.13%)،

13 - مصنوعات من الحجر او جص او الإسمنت او الأسبستوس ومنتجات السيراميك: احتلت المرتبة (الثالثة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ بلغت أدنى نسبة لها (1.15%) في عام 2009 و أعلى نسبة لها (3.25%) في عام 2015 .

14 - اللؤلؤ الطبيعي او مستنبت والأحجار الكريمة او شبه الكريمة والمعادن الثمينة: احتلت هذه المجموعة المرتبة (الثانية عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ تراوحت ما بين أدنى نسبة في عام 2014 و أعلى نسبة لها (8.50%) في عام 2017 .

15 - الحديد والصلب والمعادن الأساسية والمواد من المعادن العادية: أحتلت هذه المجموعة من استيرادات العراق السلعية (المرتبة الثانية) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ تراوحت ما بين أدنى نسبة (5.87%) في عام 2005 و أعلى نسبة في عام 2014 (27.90%)،

16 - الآلات الميكانيكية والأجهزة والإلكترونيات والتجهيزات الكترونية والمسجلات الصوتية: أحتلت هذه المجموعة (المرتبة الأولى) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ تراوحت ما بين أدنى نسبة (13.50%) في عام 2014 و أعلى نسبة (31.68%) في عام 2013 .

وتشير النسب في هذه المجموعة إلى اعتماد الاقتصاد العراقي في مجال السلع الرأسمالية على العالم الخارجي وأن زيادة أهمية هذه السلع تعكس الحاجة إلى مشاريع تنمية عامة لاسيما يمكن أن تسهم في تطوير الاقتصاد العراقي في تكوين رأس المال الثابت.

17 - السيارات والطائرات والسفن وما يرتبط بها من معدات النقل: أحتلت هذه المجموعة من استيرادات العراق السلعية (المرتبة الثالثة) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ تراوحت ما بين وأدنى نسبة لها (4.50%) في عام 2016 و اعلى نسبة لها (13.29%) في عام 2014.

18 - البصريات والصورة والسينما والقياس والفحص والمعدات الدقيقة والتطبيقية: أحتلت هذه المجموعة (المرتبة الخامسة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ بلغت أدنى نسبة لها (0.60%) في عام 2014 و أعلى نسبة لها (2.41%) في عام 2007 .

19 - الأسلحة والذخيرة اجزائها ولوازمها: احتلت هذه المجموعة المرتبة (العشرون)

من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ تراوحت ما بين أدنى نسبة لها (0.03%) في عام 2014 و أعلى نسبة لها (0.64%) في عام 2015 .

20 - المصنوعات المصنعة الأخرى: احتلت المرتبة (الحادية عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات إذ تراوحت ما بين أدنى نسبة في عام 2014 (1.62%) و أعلى نسبة في عام 2020(4.43%)،

21 - أعمال تجميع القطع الفنية والتحف: احتلت المرتبة (الثاني والعشرين) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ تراوحت ما بين (0.00%) أدنى نسبة في عام 2014 و(0.01%) أعلى نسبة في عام 2015

22 - السلع غير المحددة في مكان آخر: احتلت هذه المرتبة (السابعة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ بلغت أدنى نسبة لها (0.00%) في عام 2014 و أعلى نسبة لها (4.00%) في عام 2015 .

نستطيع القول من خلال ما تقدم بأن استيرادات العراق قد تنوعت حسب المجموعات المختلفة، وهذا يعني أن الاقتصاد العراقي يعتمد اعتماد كبير في سد الطلب المحلي على العالم الخارجي وهذا يرجع مرة أخرى إلى طبيعة الهيكل الإنتاجي الذي يعاني من اختلال واضح يتمثل في تدني مساهمة القطاعات الأخرى عدا القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مما يحد من تنوع السلع والخدمات المنتجة محلياً ولذلك تضطر

الدولة لإشباع الطلب المحلي المتزايد بسبب الزيادة المستمرة في معدلات السكان، فضلاً عن تحسن في مستويات المعيشة الذي يعود مصدره إلى حصيلة الدولة من العملة الأجنبية التي يضخها القطاع النفطي من خلال الموازنة العامة للدولة على صورة رواتب ومستلزمات سلعية وخدمية او نفقات استثمارية والتي أدت هي الأخرى إلى تنوع السلع المطلوبة من الخارج و من ثم اعتماد الاقتصاد العراقي في أغلب احتياجاته على السوق الدولية وأن هذا الاعتماد يجعل الاقتصاد العراقي عرضة إلى التقلبات أسعار السلع الأساسية عالمياً، وينعكس ذلك سلباً في حالة ارتفاع أسعار هذه السلع مما يؤثر في مستويات دخول الأفراد الحقيقية جراء معدلات التضخم التي ترتفع عن معدلاتها السابقة في اغلب الدول المصدرة للعراق و من ثم انتقال معدلات التضخم المرتفعة إلى الاقتصاد العراقي من خلال ما يسمى بالتضخم المستورد.

المبحث الثالث

أثر تجارة السلع الأساسية في التضخم والميزان التجاري ومعدلات التبادل الدولية في العراق للمدة (2004.2022)

أولاً: أثر تجارة السلع الأساسية في التضخم للمدة (2004. 2022)

شهد الاقتصاد العراقي موجات تضخمية اختلفت من حيث أسبابها وشدتها وآثارها نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة، (كاظم، 2016، 174) ويعد التضخم في العراق أحد الأهداف المهمة للسياسة النقدية إذ استهدف صانعو السياسة النقدية في العراق تخفيض مستويات التضخم وكان الهدف الانتقال بهذه المستويات من مستوى تضخم ذي مرتبتين إلى مستوى تضخم بمرتبة واحدة وكان الهدف الوسيط للوصول إلى الهدف النهائي هو استخدام سعر الصرف كمثبت نقدي، ويكون سعر الصرف مهماً في التأثير على أسعار السلع والخدمات المستوردة إذ أن ارتفاع قيمة الدينار العراقي سوف يؤدي إلى انخفاض قيمة هذه السلع بالعملة الوطنية ومن ثم زيادة الدخل الحقيقية للأفراد وانخفاض مستويات الأسعار للمستهلكين و من ثم انخفاض مستوى معدل التضخم (صالح ، 2008 ، 2).

وهناك أسباب متعددة لظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي وأهمها : (عبد الله، 1999، 174)

- 1- عدم مرونة الجهاز الانتاجي اتجاه الطلب وتهميش دور القطاع الخاص.
 - 2- المضاربات التي حدثت في سوق العقار من قبل مجموعة من الحائزين على أموال غير مشروعة .
 - 3- شيوع ظاهرة التضخم بسبب سياسات الاغراق من قبل الدول المجاورة وغير المجاورة.
- ويعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index – CPI) من المؤشرات المهمة وشائعة الاستخدام لاسيما في التضخم وهو مؤشر يستخدم لقياس

التغيرات في مستوى الأسعار لمجموعة محددة من السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكون كما يهدف الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى توفير قياس شامل للتضخم الاقتصادي وتغير قوة الشراء للعملة الوطنية إذ يسمح الرقم القياسي لأسعار المستهلك بقياس معدل التضخم وتغيرات الأسعار على مستوى الاقتصاد إذ يعد التضخم أحد المؤشرات الرئيسية لصحة الاقتصاد وقياسه بشكل دقيق يساعد في توجيه السياسات النقدية والاقتصادية العامة. (وزارة التخطيط، 2013، 3)

ويمكن حساب معدل التضخم السنوي من خلال المعادلة الآتية: (جوارتي، 1988، 214)

$$\text{نسبة التغير السنوي في الأسعار} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة المقارنة} - \text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة الأساس}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة الأساس}} \times 100$$

وتتأثر الأسعار في الاقتصاد العراقي مثله مثل باقي الاقتصادات جراء التغيرات التي تحصل في العرض والطلب على السلع والخدمات ويلاحظ أن الطلب على السلع والخدمات قد تزايد خلال مدة البحث مدفوعاً بعوامل عدة منها زيادة التوظيف، وزيادة رواتب الموظفين، وزيادة الطاقات الإنتاجية في القطاع الخاص ولذلك بدا التضخم مدفوعاً بالطلب وتحول إلى تضخم مدفوعاً بالتكاليف.

ونظراً لاعتماد الاقتصاد العراقي في سد جانب كبير من طلبه على السوق العالمية وهذا يعني أن الاقتصاد العراقي يتأثر بالتغيرات في الأسعار العالمية عن طريق التضخم المستورد إلا أن اتباع صانعي السياسة النقدية للسياسة نقدية استهدفت بالأساس معدلات التضخم التي ورثها الاقتصاد العراقي من المدة السابقة لتغيير النظام السياسي وذلك من

خلال استخدام سعر الصرف هدفًا وسيطاً لغرض تحقيق الهدف النهائي المتمثل باستهداف معدلات التضخم المرتفعة. وقد ساهم الارتفاع في قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بالتأثير على أسعار السلع المستوردة إذ أن نظام الصرف الذي طبق بعد عام 2003 هو نظام سعر الصرف المدار الذي طبق عملياً من خلال وجود نافذة العملة وهذا النوع من أسعار الصرف يقترب من نظام سعر الصرف الثابت وكما مر معنا فإنه في ظل أسعار الصرف الثابتة يكون انتقال تأثيرات الأسعار من الدول المصدرة محدودة جداً ولذلك يبقى لهذه السياسة دوراً مهماً في تخفيض مستويات الاسعار مقارنة بالمدة السابقة للتغير.

ويشير الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى زيادات متواضعة مقارنة بسنة الأساس المعتمدة 2007 إذ أن الزيادة على وفق هذه الأرقام كانت محدودة او لم تتغير بين سنتين (2008 و 2009) إلا بمقدار (0.6) بعد ذلك حصل زيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك مدفوعة بزيادة الإنفاق الحكومي والزيادة في النشاط الاقتصادي مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات إلا أن هذه الزيادات كانت في الحدود المقبولة.

جدول (4) مساهمة تجارة السلع الأساسية في التضخم للمدة (2004-2022)

(مليون دولار ، نسبة مئوية)

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	اجمالي الصادرات 2	التغير في اسعار الصادرات 3	اجمالي الاستيرادات 4	التغير في اسعار الاستيرادات 5	سعر الصرف 6	معدل التضخم %7
2004	36.4	178578.0		213021		1453	26.8
2005	49.9	23697.0	13.3	23,532	11.0	1469.0	37.1
2006	76.4	30529.0	128.8	22,009	93.5	1467.0	53.1
2007	100	39587.0	129.7	19,556	88.9	1255.0	30.9
2008	112.7	63726.0	161.0	35,012	179.0	1193.0	12.7
2009	122.1	39430.0	61.9	41,512	118.6	1170.0	8.3
2010	125.1	51764.0	131.3	43,915	105.8	1170.0	2.5
2011	132.1	79681.0	153.9	47,803	108.9	1170.0	5.6
2012	140.1	94209.0	118.2	59,006	123.4	1166.0	6.1
2013	142.4	90587.0	96.2	63,320	107.3	1166.0	1.9
2014	145.9	85370.0	94.2	58602.0	92.5	1166.0	2.2
2015	148	51338.0	60.1	47467.0	81.0	1187.0	1.4
2016	148.1	41298.0	80.4	34208.0	72.1	1190.0	0.1
2017	148.4	57559.0	139.4	37866.0	110.7	1190.0	0.2
2018	149	86360.0	150.0	45736.0	120.8	1190.0	0.4
2019	105.8	81585.0	94.5	58138.0	127.1	1190.0	0.8
2020	105.3	46829.0	57.4	48150.0	82.8	1190.0	0.2
2021	111.5	72822.0	155.5	40,736	84.6	1450.0	6
2022	117	118045.0	162.1	55,194	135.5	1145	5

المصدر : 1 ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقارير

الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2022).

2. عمود (3، 5) من عمل الباحثة

ويظهر لنا الجدول أن معدلات التضخم قد انخفضت منذ سنوات الأولى من البحث إذ انخفض معدل التضخم من (53%) عام 2006 الى (12.7%) في عام 2007 وبعد ذلك حصل التحول المطلوب في هذه المعدلات إذ أصبح معدل التضخم بمرتبة واحدة وهو ما استخدمته السياسة النقدية وقد استمر بالانخفاض إلى أن حصل

تغير مهمين وهما تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بقرار من البنك المركز العراقي، إذ تم تغيير سعر الصرف من 1119 دينار للدولار الواحد إلى 1450 دينار للدولار الواحد مما أدى إلى ارتفاع قيمة السلع المستوردة فضلاً عن ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج للسلع المنتجة محلياً مما أدى إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك وارتفاع معدلات التضخم مما أدى إلى التأثير سلباً على الدخول الحقيقية للأفراد ودخول أعداد كبيرة من أفراد المجتمع تحت خط الفقر .

أما التأثير الآخر لارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك وهو تأثير خارجي ألا وهو الحرب الاوكرانية الروسية التي أدت الى ارتفاع أسعار السلع الأساسية الغذائية ومصادر الطاقة مما أدى إلى ارتفاع كلي في الأسعار إذ تؤثر أسعار مصادر الطاقة على تكاليف النقل من مما أدى إلى ارتفاع شامل في الأسعار السلع ولذلك ارتفع معدل التضخم في العراق خلال السنتين الأخيرتين

وتشير بيانات الجدول إلى أن هناك تزايد مستمر في الصادرات والاستيرادات العراقية التي شكلت نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء بعض السنوات التي تأثرت فيها الصادرات النفطية خلال الأزمات العالمية وتبع الانخفاض في الصادرات انخفاضاً في الاستيرادات وهذا واضح في السنوات (2014 و 2015 و 2016) بسبب الانكماش الاقتصادي وانخفاض الطلب على السلع والخدمات.

ويظهر أثر التجارة الخارجية واضحاً في الانفاق على الصادرات والاستيرادات إذ تشكل الصادرات جزء من الناتج المحلي الإجمالي المرتبط بالخارج في حين تظهر الاستيرادات مقدار التسرب من الناتج الذي يذهب إلى الخارج كمدفوعات دولية وقد عملت السياسة النقدية من خلال رفع سعر الصرف الدينار العراقي دوراً مهماً في السيطرة على أسعار الاستيرادات مما قلل من الآثار التضخمية المستوردة على الاقتصاد العراقي.

ثانيًا : أثر تجارة السلع الأساسية في الميزان التجاري للمدة (2004_2022)

يعكس ميزان المدفوعات بشكل عام علاقة الدولة مع العالم الخارجي وتكون حالة هذه العلاقة إما متوازنة او مختلة والاختلال يكون على صورتين أما فائض او عجز ومن جهة أخرى فإن الحساب الجاري (تجاره السلع والخدمات) تعكس طبيعة الهيكل الانتاجي للاقتصاد الوطني. وقد أشرنا عند دراستنا إلى الهيكل الإنتاجي في العراق بأنه هيكل مختل يعتمد بدرجة كبيرة تصل إلى 60% من الناتج على القطاع الرئيسي فيه ألا وهو قطاع النفط والتعدين وقد لاحظنا عند دراستنا لهيكل التجارة الخارجية أن الاقتصاد العراقي يرتبط من حيث صادراته واستيراداته بدرجة كبيرة على العالم الخارجي ففي مجال الصادرات اتضح لنا أن الصادرات النفطية يرتبط تصريفها بالسوق العالمية مما يعني أن انتاج النفط الخام في العراق مرتبط بالطلب العالمي عليه و من ثم فإن هذا الإنتاج يتأثر كثيراً بالتغيرات في الطلب النهائي عليه ونظراً لعدم تنوع الهيكل الإنتاجي فإن الاقتصاد العراقي يعتمد على السوق العالمية في تلبية احتياجاته من السلع باختلاف أنواعها وهذا ما اتضح عند دراستنا لمجموعات السلع المستوردة.

ويعبر الميزان التجاري عن الفرق ما بين قيمة الصادرات والاستيرادات إذ يشكل محوراً فاعلاً ضمن هيكل ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على الاقتصاد العراقي وهو الأكثر تأثيراً ويعد مؤشراً علمياً يعتمد عليه في تخطيط التجارة الخارجية والوقوف على امكانيات الدولة وطاقاتها الإنتاجية. وانطلقت أهمية الميزان التجاري أساساً من الخلاصة التي تعكس بصورة مباشرة قدرة الدولة واقتصادها الوطني على مستويين في آن واحد إذ يعكس طاقة الاقتصاد الوطني الإنتاجية والمتمثلة بالصادرات والحاجة إلى الاستيرادات من جهة أخرى سواء كانت تلك الاستيرادات استهلاكية ام رأسمالية ام وسيطة التي تستخدم لسد الطلب المحلي سواء الاستهلاكية ام الاستثمارية لذا فإن مكونات الميزان التجاري ترتبط بصورة مباشرة بهيكل الناتج المحلي الإجمالي كونها أحد العوامل الأساسية التي تقدر مستواه وتركيبه (حسني، 39 - 42)

أن التفاوت في الميزان التجاري ناتج من عدم انتظام معروف تماماً في الإحصاءات الاقتصادية ومن الناحية النظرية يعترض أن يكون مجموع الصادرات في جميع الاقتصاديات متساوية للواردات إلا أنها ليست كذلك في الواقع العلمي إذ أن التفاوت يبلغ مستويات عالية من وقت إلى آخر إذ أنه في بعض الأحيان قد يصل إلى (0.5%) من إجمالي الناتج المحلي وبالمقيم المطلقة إذ أسفر تباطؤ النمو الاقتصادي خلال الفترة (2008 . 2009) بالفعل عن بعض التضيق في تفاوت الحساب الجاري العالمي في عام 2008 و من ثم حدوث المزيد من التضيق في عام 2009 و من ثم فإن التحول من العجز إلى الفائض يرجع أساساً إلى تزايد أوجه تفاوت الفوائد في تجارة السلع أو ما يسمى بالخدمات الأخرى وإذا عدنا بالزمن نرى أن التفاوت السالب العجز في الثمانينيات والتسعينيات كان غالباً ناجم عن العجز في النقل ودخل الاستثمار فضلاً عن إلى عوامل أخرى كالواردات التي تفرض عليها ضرائب أكبر من الصادرات و من ثم تنتعش التجارة العالمية، (تقرير الاستقرار المالي، 2009 ، 35 - 36). وتشير بيانات الجدول (5) إلى أن القيمة المطلقة للصادرات العراقية تفوق القيمة المطلقة للاستيرادات العراقية، إذ ازدادت الصادرات العراقية من (178578.0) مليون دولار في عام 2004 إلى (118045.0) مليون دولار في عام 2022.

جدول (5) الميزان التجاري العراقي للمدة (2004-2022) (مليون دولار)

السنة	الصادرات النفطية 1	الصادرات غير النفطية 2	اجمالي الصادرات +1 3 2	اجمالي الاستيرادات 4	صافي الميزان التجاري 3-4 5	صافي الميزان التجاري دون النفط 4-6
2004	177510.0	1068.0	178578.0	213021	35511.0-	177510.0-
2005	23578.0	119.0	23697.0	23,532	46.0	23578.0-
2006	30298.0	231.0	30529.0	22,009	8289.0	30298.0-
2007	39290.0	297.0	39587.0	19,556	19734.0	39290.0-
2008	63216.0	510.0	63726.0	35,012	28204.0	63216.0-
2009	39134.0	296.0	39430.0	41,512	2378.0-	39134.0-
2010	51376.0	388.0	51764.0	43,915	7461.0	51376.0-
2011	79082.0	599.0	79681.0	47,803	31279.0	79082.0-
2012	93502.0	707.0	94209.0	59,006	34496.0	93502.0-
2013	89914.0	673.0	90587.0	63,320	26594.0	89914.0-
2014	84740.0	630.0	85370.0	58602.0	26138.0	84740.0-
2015	51012.0	326.0	51338.0	47467.0	3545.0	51012.0-
2016	40992.0	306.0	41298.0	34208.0	6784.0	40992.0-
2017	57489.0	70.0	57559.0	37866.0	19623.0	57489.0-
2018	86259.0	101.0	86360.0	45736.0	40523.0	86259.0-
2019	81412.0	173.0	81585.0	58138.0	23274.0	81412.0-
2020	46692.0	137.0	46829.0	48150.0	1458.0-	46692.0-
2021	72603.0	219.0	72822.0	40,736	31867.0	72603.0-
2022	118018.3	26.7	118045.0	55,194	62824.3	118018.3-

المصدر :

1. البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2022).

2. عمود (3، 5، 6) من إعداد الباحثة

أما الاستيرادات فقد شهدت تزايد أيضاً إذ ارتفعت من (214021) مليون دولار في عام 2004 إلى (55194) في عام 2022. ويلاحظ أن الصادرات العراقية تركزت في

الصادرات النفطية أي أن العراق يعتمد في صادراته على إحدى السلع الأساسية التي تعد مصدراً مهماً من مصادر الطاقة العالمية ألا وهي النفط الخام ولولا وجود هذه السلعة لكان الميزان التجاري في العراق في حالة عجز مستمر لكل سنوات البحث مما يعني أنه القدرة الاستيرادية للاقتصاد العراقي لغرض اشباع حاجاته المتزايدة للمجتمع العراقي تعتمد كلياً على صادراته النفطية، ونرى أنه في حالة تزايد مستمر فقد بلغ في بداية البحث بقيمة (35511.0) مليون دولار فيما بلغ في نهاية البحث (62824.0) مليون دولار ألا أن صافي الميزان التجاري قد مر ببعض السنوات بحالة عجز ففي عام 2009 بلغ قيمة العجز (-2378.0) مليون دولار نتيجة للالزمة المالية العالمية إذ تأثر الاقتصاد العراقي لاسيما الصادرات النفطية وهبوط الأسعار التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي بشكل كلي وأساسي في تمويل إيراداته مما تسببت بانخفاض أسعار النفط بالعجز.

وقد شهد صافي ميزان التجاري انخفاضاً كبيراً بين عامي (2014، 2015) إذ انخفض من 26,138 مليون دولار إلى (3545) مليون دولار على التوالي وذلك بسبب الظروف الداخلية التي مر بها العراق ودخول داعش إلى عدد من المحافظات وكذلك الظروف الخارجية المتمثلة في انخفاض أسعار النفط الخام مما أثر سلباً في حصيلة العراق من الصادرات النفطية و من ثم انخفاض فائض الميزان التجاري. وقد حصل عجز في الميزان التجاري في عام 2020 إذ سجل صافي الميزان التجاري عجزاً بمقدار (-1458.8) مليون دولار وذلك بسبب الأضرار التي لحقت بالاقتصاد العراقي جراء انتشار فيروس كوفيد 19 مما أدى إلى انخفاض صادرات النفط كمياً وسعرياً. أما في العامين (2021 و 2022) فقط حقق صافي الميزان التجاري فائضاً إذ بلغ (31,867) و (62,824.3) مليون دولار على التوالي بسبب نشوء الحرب الروسية الأوكرانية التي أثرت على أسعار مصادر الطاقة ومنها النفط الخام الذي يعتمد عليها العراق كلياً في صادراته السلعية وأما بالنسبة إلى صافي الميزان التجاري من دون النفط

فلاحظ أنه في حالة عجز مستمر خلال مدة البحث، وهذا دليل على اعتماد العراق على مورد واحد فقط وهو النفط الخام.

نستنتج من ما تقدم أن الميزان التجاري في العراق بشكل عام يحقق فائضاً كبيراً ولكن هذا الفائض يتأثر بالسلعة الأساسية المصدرة النفط الخام إذ يزداد الفائض أو ينخفض بزيادة أسعار هذه السلعة وانخفاضها وقد حدث عجز واضح في عام 2020 بسبب جائحة كورونا والانخفاض الكبير في أسعار وكميات النفط المصدرة مما أدى إلى أن تعتمد الحكومة في تغطية استيراداتها بالسحب من الاحتياطيات الدولية وإذا ما أخذنا الميزان التجاري باستثناء النفط فأن هذا الميزان سوف يعكس لنا مقدار الخلل في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد العراقي الذي يعتمد في الجانب الإنتاجي على سلعة واحدة وعلى قطاع واحد في حين أن بقية القطاعات غير قادرة على الوفاء باحتياجات الشعب العراقي من السلع المختلفة مما جعل الاقتصاد العراقي يعتمد في اشباعها على العالم الخارجي ولولا وجود الصادرات النفطية لتعرض الشعب والحكومة إلى حالة معيقة من عدم الحصول على مستلزمات الحياة وسير النشاط الحكومي بشكل منتظم ولأصبح الإيفاء بالاحتياجات الأساسية مسألة صعبة تكون مشابهة لمعاناة العراق في حالة الحصار الاقتصادي وعدم قدرته على تصدير النفط الخام في حينها بسبب الصعوبات الاقتصادية.

ثالثاً: أثر تجارة السلع الأساسية في معدلات التبادل الدولية للمدة (2004-2022):

أن الاقتصاد العراقي يعتمد في صادراته على سلعة أساسية واحدة هي النفط الخام التي شكلت خلال سنوات البحث حوالي (99%) من صادراته الإجمالية وهذا يجعل معدل التبادل الدولي للعراق مع العالم الخارجي يعتمد اعتماداً كلياً على الصادرات النفطية ويمكن الحصول على معدل التبادل الدولي من خلال نسبة قيمة الصادرات إلى قيمة الاستيرادات فإذا كانت النتيجة أكبر من واحد هذا يعني أن معدل التبادل الدولي يميل لصالح الدول المعنية أما إذا كان معدل التبادل أقل من واحد فأن ذلك يعني الدول معدل التبادل يميل لصالح العالم الخارجي.

ويمكن كتابة صيغة معدل التبادل الدولي على النحو الآتي :

$$\text{معدل التبادل الدولي} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{قيمة الاستيرادات}}$$

بشير ببيانات الجدول (6) إلى أن العراق قد حقق معدل تبادل دولي أكبر من واحد في أغلب سنوات البحث باستثناء الأعوام (2004، 2009، 2020) إذ بلغت معدلات التبادل الدولية للسنوات الثلاثة (0.83، 0.95، 0.97) على التوالي. وهذا يعني أن الاقتصاد العراقي لا يعاني من مشكلة في علاقاته مع العالم الخارجي إذ أن معدلات التبادل الدولي تشير إلى مقبوضاته من العملة الأجنبية (الصادرات) تفوق مدفوعاته من الأجنبية (الاستيرادات) وهذه النتيجة تتطابق مع الحالة التي أشرنا إليها آنفاً في الميزان التجاري وتحقيق فائض مستمر في ميزانه التجاري وأن مصدر هذه القدرة في التعاملات الدولية يعود بشكل أساسي إلى إنتاجه من النفط الخام الذي يعد المصدر الأساسي للعملة الأجنبية التي تمكن الاقتصاد العراقي من الإيفاء باحتياجاته من السلع المستوردة.

والخلاصة فأن معدل التبادل الدولي في العراق اعتمد كلياً على تجارة العراق الخارجية من سلعة اساسية واحدة المتمثلة في النفط الخام وأن اي مشكلات تواجه صادرات هذه السلعة سوف تنعكس سلباً في قدرة العراق على الإيفاء باحتياجاته من السلع المستوردة. وتشير هذه الحالة إلى أن الاقتصاد العراقي يعتمد اعتماداً كبيراً على قطاع التجارة الخارجية في استقراره وديمومته وأن اي تأثيرات سواءً داخلية ام خارجية سوف تنعكس سلباً في العديد من المتغيرات الاقتصادية التي سبق وأن أشار إليها البحث. وبالرغم من أن النفط الخام هو أحد السلع الأولية الأساسية التي يفترض من الناحية الاقتصادية أن تكون اسعارها منخفضة حسب الحالة المعروفة بأن الدول النامية تنتج سلع اولية اسعارها منخفضة في حين أن الدول المتقدمة تنتج سلاح صناعية اسعارها مرتفعة و من ثم فأن معدل التبادل الدولية من لصالح الدول المتقدمة، الا أنه في حالة النفط الخام فأن أسعاره مرتفعة وذلك لأهميته الاقتصادية من ناحية والسيطرة

الجهات المنتجة له (اوابك +) على الكميات المنتجة منه و من ثم التحكم في المعروض السلعي منه مما يجعل حالة التسعير قريبة من حالة احتكار القلة ولذلك ظهرت أسعار النفط الخام مرتفعة مما جعل معدل التبادل الدولي يميل لصالح العراق.

جدول (6) معدل التبادل الدولي للمدة (2004_2022) (مليون دولار ، نسبة مئوية)

السنة	الصادرات	الاستيرادات	معدل التبادل الدولي
0	1	2	3
2004	178578.0	213021	0.8
2005	23697.0	23,532	1.0
2006	30529.0	22,009	1.4
2007	39587.0	19,556	2.0
2008	63726.0	35,012	1.8
2009	39430.0	41,512	0.9
2010	51764.0	43,915	1.2
2011	79681.0	47,803	1.7
2012	94209.0	59,006	1.6
2013	90587.0	63,320	1.4
2014	85370.0	58602.0	1.5
2015	51338.0	47467.0	1.1
2016	41298.0	34208.0	1.2
2017	57559.0	37866.0	1.5
2018	86360.0	45736.0	1.9
2019	81585.0	58138.0	1.4
2020	46829.0	48150.0	1.0
2021	72822.0	40,736	1.8
2022	118045.0	55,194	2.1

المصدر 1. البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2022).

2. عمود (3) من إعداد الباحثة

الاستنتاجات:

1. إن دراسة التجارة الخارجية حسب نظام التصنيف المنسق للسلع الأساسية يعطي تصورًا تفصيليًا عن طبيعة المجموعات السلعية التي يجري تداولها مع العالم الخارجي مما يمكن صانعو السياسات الاقتصادية من الحصول على بيانات دقيقة تمكنهم من رسم السياسات الاقتصادية بصورة صحيحة.
2. اقتصر هيكل الصادرات السلعية إلى التنوع في السلع المصدرة ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد العراقي الذي اعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي مما جعل الصادرات تتركز في الصادرات النفطية.
3. تنوعت استيرادات العراق من السلع الأساسية بحيث أنها شملت كافة المجاميع السلعية مما يعني أن الاقتصاد العراقي يعتمد على تلبية احتياجاته على العالم الخارجي وسبب وراء ذلك عدم تنوع القاعدة الإنتاجية.
4. أدى اعتماد العراق على العالم الخارجي في سد احتياجاته من السلع المختلفة إلى تأثر اقتصاده بالمتغيرات العالمية وتأثيراتها على أسعار السلع وقد قلل من هذا التأثير استخدام سعر الصرف مثنياً نقدياً لغرض تحقيق هدف استهداف التضخم.
5. حظي العراق بوضع ايجابي في ميزانه التجاري مما أدى إلى زيادة قدرته التمويلية لاحتياجاته من الاستيرادات.
6. إن معدلات التبادل الدولي للعراق جاءت لصالحه أي أنها في أغلب سنوات البحث كانت أكبر من الواحد الصحيح وحصل هذا الأمر لكون النفط سلعة مهمة لها قيمتها الاقتصادية على المستوى الدولي.

المقترحات:

1. تنويع القاعدة الإنتاجية لغرض تقليل الاستيرادات من الخارج مما يحد من تأثيرات ظاهرة التضخم العالمية وفي الجانب الآخر زيادة الصادرات.
2. وضع السياسات الاقتصادية الملائمة للحد من التأثيرات الخارجية لاسيما ما يتعلق منها في ارتفاع مستويات الأسعار والاستمرار باستخدام سعر الصرف مثبتاً نقدياً.
3. الاستمرار بدعم الميزان التجاري من خلال زيادة عدد السلع المعدة للتصدير مما يمكن الحكومة من تغطية الاحتياجات المختلفة من السلع والخدمات.
4. تنويع الشركاء الاقتصاديين في مجال التجارة الخارجية حتى تمكن الدولة من تحقيق سياساتها الاقتصادية دون ضغوط خارجية.

References

1. Spread, spread, Al-Farouqi et al.,)2009(, Dictionary of .Contemporary Economics, first edition, Beirut, Lebanon
2. Gwartney, James et al) 1988 (Macroeconomics Public .Choice), Mars Weather House, Riyadh, Saudi Arabia
3. Hosni, Dr. Muhammad Hassan,)No year()Financial Economics and International Finance, Dar Al-Marikh, .Kingdom of Saudi Arabia, Riyadh
4. Saleh, Mazhar Muhammad,)2008(, The exchange system in Iraq is a diagnostic model for the Iraqi reality, search for an Iraqi economic network, <http://iraqi.economics.network>
5. Gilpin, Robert,)2004(, The Yemeni Political Economy of International Relations), first edition, Gulf Research .Center, United Arab Emirates
6. Vanhooz, David, Joynals, Joseph,)2012(Drugs of Money and International Finance), Arabization by Dr. Mahmoud Hassan Hosni, reviewed by Dr. Wanis Faraj Abdel-Al, Al-Marikh Publishing House, Kingdom of .Saudi Arabia, Riyadh
7. Hernder, Mark, Hudson, John,)1978(, International Economic Relations, translated by Taha Abdullah Mansour and Muhammad Abdul Sabour Ali, Riyadh, Mars Publishing House
8. Baydaa Jabbar,)2015(, Foreign Trade Course in Economic Development in Iraq after) 2003(, Master's Thesis, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University

9. Hashma Abdel Majeed,)2013(, Course on liberalization of foreign trade in promoting my brother outside of hydrocarbons in light of the current international effort, the case of Algeria, Democratic Republic of Algeria, Master's thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Department of Economics, Mohamed Khudair University . Basketball
10. Al-Khazali, Atyaf Mahmoud Shaker,)2023(, Analysis of changes in the official exchange rate and their impact on foreign trade in Iraq for the period)2003 – 2021) Gulf Economy, Basra and Arabian Gulf Studies, University of Basra, Issue 57
11. Sardar Othman,) 2010(, Analysis of commercial freedom policies between commercial freedom and its repercussions on macroeconomic indicators for selected groups for the period (1990-2005), doctoral thesis, College of Administration and University of Baghdad
12. Kazem, Hussein Jawad)2016(, The determinants of inflation within the framework of the Jadaliyya economic idea, a study of expectations in the Iraqi economy and the factors determining it for the period)2013 – 2016) Gulf Economy , Basra and Arabian Gulf Studies, University of Basra, issue No. 30, March 2016
13. Yasri, Ahmed Faleh Abdul Rahim,) 2023(, The role of payment instruments in financing Iraq's foreign trade for a specific period)2003 – 2022) Gulf Economy ,Center for Basra and Gulf Studies. Basra Arab University, . Issue 55

14. United Nations,) 2006 (Central Product Classification, Issue 1, 1) Department of Economic and Social Affairs, Statistical Division, Statistical Papers, Series M, Issue .Issue 1, 1 ,77
15. United Nations,(2008)Harmonized System for Commodities Report
16. United Nations, (2013), (International Merchandise Trade Statistics, Concepts and Definitions 2010), Department of Economic and Social Affairs, Statistics .Division, Statistical Papers, Group M No. 52
17. Central Bank of Iraq, (2022)General Directorate of Statistics, Research and Reports, Iraqi Central Report, various issues for the period)2004-2022(
18. Arab Monetary Fund, (2012), Bulletin of Total and .Intra-Arab Trade Competitiveness Statistics
19. Arab Monetary Fund, (2013), Bulletin of Total and Intra-Arab Trade Competitiveness Statistics, Second .Issue
20. Arab Monetary Fund,(2019), Bulletin of Total and Intra-Arab Trade Competitiveness Statistics, Issue .Seven
21. Arab Monetary Fund, (2020), Economic Department, .Abu Dhabi, United Arab Emirates
22. Arab Monetary Fund, (2022), Bulletin of Total and .Intra-Arab Trade Competitiveness Statistics, No. 9
23. Arab Monetary Fund, (2023), Bulletin of Total and .Intra-Arab Trade Competitiveness Statistics, sixth issue
24. Ministry of Planning, (2013), Central Bureau of Statistics and Information Technology, Directorate of Index Numbers, Department of Economic and Financial

- Policies, Department of Market Studies, (Annual .. inflation of the Iraqi economy
25. Arthur, o. (2017)Microeconomics Principles, Applications and Tools(9Th ed.). Pearson
26. Ghattas. N(1983)Busines Finance, (2th ed.)lebanon
ADictionary of Economics, Busines &Finance
27. John, s. (2012) Economics(10rd ed.). london, MCGraw_Hill
28. Basic Goods Definition,” Investopedia, (No year)<https://www.investopedia.com/terms/b/basic-goods.asp>
29. International Monetary Fund, (2009), Financial Stability Report, www.imf.com